كل فتاة بمليكها معجبة

ياسل طلوزي

«نجحت النسوة وأخفقت المعارضة». عنوان عريض سيتذكّره الأردنيون طويلًا، عندما يدوّن التاريخ غدًا أن محض مماحكة نسائية على رصيف شارع أسفرت عن تغيير قانون مجحف، فشلت أحزاب ونقابات ومعارضات وحراكات في تغييره. وفي المحصلة، كانت الغاية فرحًا غزيرًا، بينما كانت الوسيلة التي برّرت الغاية ملهاةً بحجم الكوميديا السوداء، كلها. غير أن المفارقة تزداد تعمّقًا عندما تتسلل نظرية «فتّش عن المرأة» من ثقوب الكوميديا أيضا، عندما أفلحت بطلتا الرصيف إياه في قلب محتوى النظرية رأسًا على عقب: ليصبح «التفتيش عن المرأة» ذا معنى إيجابي، لا سلبيّ كما أراده نابليون بونابرت الذي ربط المكائد والدسائس بالمرأة تحديدًا. عمومًا، في الواقعة الأردنية الشهيرة، تماحكت امرأتان على موقف سيارة، فتحوّلت الملاسنة إلى مكيدة حاولت عبرها إحداهن الإيقاع بالأخرى، عندما زجّت الملك في الحوار بينهما، فتفاخرت بنسبها على حساب الأخرى وقبيلتها، وبلغت اللعبة التي أطلقتها: «الملك فوق .. وأبوك تحته بدرجة»، فما كان من المرأة الثانية إلا أن غضبت لوالدها وردّت عليها: «أبوي أحسن من الملك». فالتقطت الأولى هذه العبارة دليل إدانة ضد الأخرى، ورفعت عليها دعوى «إطالة اللسان»، فحكم عليها بالسجن سنة ونصف السنة مع وقف التنفيذ، ثم تدخل الملك الذي يبدو أنه أسقط الدعوى، وطلب إعادة النظر في هذا القانون برمته.

ولعل المفارقة هنا أن هذه الحادثة جاءت إبّان احتفالات الأردنيين بالمئوية الأولى لإنشاء دولتهم، ما يعني أنه كان عليهم أن ينتظروا مائة عام لحو هذا القانون المجحف من دستورهم، الذي تسبّب برزّ كثيرين في السجون، لأسباب معظمها كيديّ؛ إذ غالبًا ما كان يتم استفزاز الضحايا عبر حشرهم في زاويةٍ لفظيةٍ ضيقة، لإخراجهم عن طورهم، ومن ثم افتناص أي عبارةٍ تخرج من أفواههم في لحظة غضب، واعتبارها دليل إدانة صدهم. والآن: هل تستفيد الأحزاب والحراكات الأردنية من هذه الواقعة، لتوظيف السنة النساء في تغيير قوانين أخرى؟ مثلًا: ما الضير أن تفتعل امرأتان ملاسنةً ما ضدّ قانون الانتخاب الذي لا يفرز أيّ ديمقراطية برلمانية حقيقية، كان تقول الأولى للثانية: «هذا القانون أهمّ من أبيك»، فتجيبها الأخرى: «أبي أهم من قانون الانتخاب». فتحال القضية إلى المحاكم، ثم يعيد ولاة الأمر النظر في القانون ليجعلوه أغزر ديمقراطية. وعلى الفرار نفسه، يمكن التعامل مع قوانين النقابات المهنية، والحريات، وحقوق التعبير والنشر والتظاهر، فضلًا عن استحداث قوانين معزّزة للحرية، كاللكية الدستورية، وانتخاب رئيس الوزراء، وحق الأغلبية البرلمانية في تشكيل الحكومات. يدين الأردنيون، إذن، للمرأة التي كانت «بأبيها معجبة»، ولو من منصّة العلاقة الأسرية، على الرغم من أنها لم تكن تعقد مقارنة بين أبيها والملك، غير أن «المجتمع الأبوي» كان يفرض نظريته في هذه المماحكة التي لم تكن عابرةً، فكلتا المرأتين كانتا على حق في وجهتي نظرهما. الأولى كانت تعتبر الملك أبا الجميع، والأخرى لاذت بأبيها بوصفه ربّ أسرتها الصغيرة، فجاء التضارب مفيدًا لضحايا «إطالة اللسان» الذين طلب الدعي العام أوراق قضاياهم لإعادة النظر فيها على طريق تبرئتهم وإعادة الاعتبار لهم. وفي المقابل، يثور سؤال مركزيّ: كيف سيتعامل الأردنيون مع السنتهم المختطفة بعد استعادتها؟ أليسوا أشبه بيتامى دور الرعاية الذين نشأوا على فكرة أن الكائنات البشرية تولد من دون ألسنة، أو أن الألسنة ليست أبعد من زوائد دودية قابلة للاستئصال، من دون أن يترتب على ذلك أية خطورة تذكر على أحوالهم. والمقصود هنا بالطبع الألسنة التي تجهر بكلمة الحق من دون خوف الملاحقات الأمنية، والألسنة التي تتقن فنون النقد، ولا تخشى لومة لائم، الألسنة التي تهتف بالحرية، لا الألسنة التي لا تجيد غير أساليب التملّق والرياء.

المواجهة هنا ستكون بين لسانين، الأول مخضرم على الدهانة وتزييف الحقائق، والآخر مرتبك متلعثم يحتاج إلى عمليات طويلة من إعادة التأهيل. متى سيحدث ذلك؟.. ربما إبّان الاحتفال بالمئوية الثانية للدولة الأردنية، إلا إذا تدخلت المرأة.

أردنياً... ما بديل الإصلاح؟

محمد أبو رمان

يمكن أن يتعامل الأردنيون، مع الأزمة المتعلقة بما يسمّى قضية الأمير حمزة (وفي الرواية الحكومية «الفتنة»)، بوصفها جروحاً عميقة في بنية العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويمكن، بل من الضرورة، أن يقرأوها جيداً ويعمق، بحجمها الحقيقي، وما تستدعيه من تحوّلات فورية وجوهرية. لم يكن التحدّي مقتصراً على ما ارتبط مباشرة بروايات الأزمة، بل بأبعادها وتداعياتها، وما أكّدته بصورة قطعية من وجود أزمة سياسية مركّبة، ترتبط بتجذّر فجوة الثقة بين الدولة والشارع، والشعور العام بالتهميش والإقصاء من شرائح اجتماعية عريضة، وبضعف إدراك مؤسسات الدولة للتحولات المجتمعية، وبعجز ما يسمون «رجال الدولة» عن الحضور المقنع. الأكثر خطورة من كلّ ما سبق، أنّ القوى التقليدية المعارضة، التي شكّلت في العقل الرسمي «الخصم الرئيس»، خلال العقود الماضية، لم تعد هي من يحرّك الشارع، أو يملك الكلمة العليا فيه، أمام التغيرات التي فرضها العالم الافتراضي، فأصبح «رجل الشارع» أقوى في تأثيره وحضوره من «السياسي التقليدي»، وبات اللعبة السياسية مفتوحةً على مصراعيها أمام الجميع، وذابت قواعدها تماماً، بعد أن هرمت وتكسّرت، وباتت شيئاً من الماضي. متى يدرك «مطبخ القرار» أنّ الوقت لم يعد في مصلحة «السياسة العقلانية»، وأنّه كلما مرّ الوقت ولم تنشهد ثورة إصلاحية حقيقية، ستكون الكلفة أكبر، وحراك المجتمع والشارع باتجاه أكثر راديكالية مما كان يطرح في جلسات الحوار ومن القوى السياسية التقليدية. حتى مصطلح الإصلاح أصبح يحتاج إلى إصلاح في الأردن (إذا استعرنا عبارات الباحث الأردني الشاب عبد الله الجبور)، وتعني القاعدة المعروفة «العمل كالمعتاد» (Business as Usual) في الأردن كلاماً كثيراً عن الإصلاح من دون تحولات حقيقية.

دعونا، إذاً، من جدلية الدستور والعقد الاجتماعي الجديد، التي يلوّح بها دوماً التيار المحافظ، وتقوم على أنّنا لا نحتاج إلى عقد اجتماعي جديد، ما دام الدستور هو الذي يحكم العلاقة بين الدولة والمواطن، وهو صحيح، لكنّ ذلك عموميّ، وكقواعد، ولا يطبق بالصورة الصحيحة، بينما هناك دستور آخر غير مكتوب عرفي هو الذي يحكم قواعد العلاقة السياسية في أغلب الدول العربية، ويعرّف التوقعات المتبادلة بين الدولة والمواطن. فالعقد الاجتماعي الجديد هو إضافة إلى الدستور، تعني التوافق المجتمعي والسياسي على خريطة طريق للدولة، لعبور المنعطف الصعب الحالي، وإعادة ترسيم قواعد اللعبة السياسية، والتواطؤ بين الجميع على ما فيه الخير العام للدولة والمجتمع، كما كان الميثاق الوطني في عام 1991 برنامجاً وطنياً تشاركياً توافقياً لتجاوز أزمة الثقة التي كانت قد حفرتها عقود من الأحكام العرفية. أزمة الأمير حمزة لم تكن لتصل إلى تلك النقطة الحرجة والمحرجة للدولة وصورتها في الداخل، قبل الخارج، لو كانت الأمور على ما يرام، ولو كانت قواعد اللعبة السياسية (النبذة المعروفة من الدستور وسيادة القانون) واضحة. بل أكثر من ذلك، دعونا نتصارح بأنّ مؤسسات الدولة نفسها (التنفيذية والتشريعية، وحتى السلطة القضائية، والتعليم) فقدت كثيراً جدّاً من رصيدها في الثقة العامة، وجرى الاستخفاف بمبدأ الاستقلالية والتوازن بين السلطات واحترام التقاليد المدنية والقانونية للمؤسسات المتنوعة والمتعددة!

أتفق تماماً مع ما ذهب إليه السياسي الأردني مروان المعشّر (في مقالته المنشورة أخيراً على موقع كارنيغي للسلام)، أنّ أيّ إصلاح إذا لم ينطلق من توافق مؤسسات الدولة عليه أولاً، وعلى ضرورته، سيكون مصيره الفشل، لأنّها هي الذراع التنفيذية لتحقيق ذلك. وأذكّر بما وضعه الملك في الأوراق النقاشية الملكية من شرط «حيادية الجهاز البيروقراطي» رافعة للوصول إلى تكريس ملكية دستورية ذات حكومات أغلبية وتعدّدية سياسية ودولة مدنية. النداء الذي أوجهه إلى الحكومة، وهي تعيد النظر اليوم بتصوراتها للإصلاح السياسي (بعدما دعاها الملك إلى ذلك) أن تتجاوز العقلية التقليدية، وأن تخرج من قصة الحسابات الرقمية البائسة في قانون الانتخاب، وتفكر بعقلية ترى أنّ البديل من الإصلاح الآن وهنا سيكون خطيراً جداً في المرحلة المقبلة.

القدس... السياسة المشتبكة في أبهى صورها

علاء الترتير

ما نشهده اليوم في القدس المحتلة هو فعل اشتباكي شعبي، وردّة فعل طبيعية على الظلم والاضطهاد، والذي يمكن تأطيره في نظريات السياسة المُشتبكة والحراك الاجتماعي، إذ تشير حلقات الاشتباك الجارية مع المحتل الإسرائيلي إلى أنّ الشعب ملّ الشعارات الفارغة والقيادات المهترئة والبرامج الهزلية، وقرّر أن يتصدى للأمر بنفسه في ظلّ عجز المنظومة الرسمية والقيادة التقليدية عن فعل ذلك. لكنّ حلقات الاشتباك هذه لا يمكنها الاستمرار والاستدامة، من دون مدعّمات مؤسساتية وشعبية، ومن دون حاضنة مجتمعية تتعدّى الجغرافيا ومحدّداتها. أهميتها القصوى تكمن في فعل الرفض والإصرار والتضحية والمقاومة.

تمثل القدس اليوم وحراكها الشعبي، كما كانت عليه الحال في هبّتي أكتوبر/ تشرين الأول 2015 ويوليو/ تموز 2017، السياسة المشتبكة في أبهى صورها، فهذه الحراكات، كما حاجّجتُ سابقاً، تقوم على توحيد جهود الفاعلين المُشتبكين الذين يتّحدون ويجادلون السلطات والنخب وادّعاءاتهم التمثيلية، غير أنّه من أجل التحوّل من حالة الغضب المُشتبكة إلى حالة حراك اجتماعي، ممثل للمجتمع الفلسطيني ككلّ «كمجتمع حراك اجتماعي» فإنّ المطلوب هو البناء على الشبكات الاجتماعية الموجودة وغيرها، لتوحيد الأهداف الجمعية، بجهد اشتباكي يبني على ثقافة التحرّر من الاستعمار، ويؤسّس على ضرورة تحدّي السلطات القمعية والنخب المستبدة. وعليه، يدرك المقدسيون ذلك جيداً، ويدركون أيضاً أن تحوّل موجة الغضب الحالية إلى حالة اشتباك دائمة مع المستعمر تجعل المستعمَر أقرب إلى الحرية والانعتاق وتقرير المصير.

ومن أجل المساهمة في تحقيق هذه الغاية، وكما حاجّج المحلل السياسي، هاني المصري، إبّان هبة يوليو 2017، هناك ضرورة لتوفر أربعة أركان: العمق الشعبي، والاستمرارية، والهدف والبرنامج، والقيادة. أركان الانتفاض هذه تتوفر بصورة جزئية فقط في موجة الانتفاضة المقدسية اليوم، لأنّ التفتت الجغرافي يحصر أثر العمق الشعبي، وخزّان الإصرار والإرادة سينضب من دون تجديد متعدّد الأوجه، كما أنّ مرحلة تطوير الهدف والبرنامج ما زالت قيد البلورة، والطريق ليس سهلاً، وإن كان طبعاً ممكناً ومطلوباً، من أجل الانتقال من الحلول والمطالب المطروحة إلى المطالب بعيدة المدى، ومن مرحلة المطالب المفروضة إلى المطالب المرغوبة. أما «فراغ» القيادة، فيشكّل التحدي الأكبر في ظلّ ديناميات القوة والسيادة والسيطرة السائدة، لكنّ المهم في خضّم هذه المعركة ملء دفة القيادة بقيادة شرعية وممثلة وفاعلة، تحدّد توجهات النظام السياسي واتجاهاته لما بعد القدس. لا يشكل هذا الحال مدعاة للإحباط؛ فبموجب تعريف السياسية المشتبكة يمكن أن يكون الفعل الجماعي موجزًا أو مستدامًا، مُماسسًا أو جامحًا، روتينيًا أو دراماتيكيًا. لكنّ هذا الفعل الجماعي يتطوّر ليصبح فعلاً مشتبكاً عندما يُوظفه الناس غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات التمثيلية أو غير الممثلين بها، من أجل نزع الوكالة السياسية بأيديهم وحناجرهم وفعلهم، وعندما يتحدّون أيضاً السلطات القمعية والنخب السياسية والاقتصادية والدينية والمجتمعية والقيادات السياسية التقليدية، وتحدّي رؤياهم ومصالحهم الضيقة. هنا بيت القصيد، ومن هنا تستمر حلقات الاشتباك، وتتحول فعلاً مستديماً لإحراز الحقوق وتلبية التطلعات. ولا يجب بأي حال استعجال الاحتفاء بالانتصار، فالمعركة طويلة جداً، والاحتفاء الحقيقي يتطلب حماية الإنجازات من المتصيدين المنهزمين، والاستمرار في حلقات الاشتباك الشعبي، فالمبالغة في الاشتباك، لا الاحتفال، هي مفتاح الانتصار.

تشكل صحوة القدس هذه مدخلاً جديداً إلى المطالب بعيدة المدى، ومن مرحلة المطالب المفروضة إلى المطالب المرغوبة. أما «فراغ» القيادة، فيشكّل التحدي الأكبر في ظلّ ديناميات القوة والسيادة والسيطرة السائدة، لكنّ المهم في خضّم هذه المعركة ملء دفة القيادة بقيادة شرعية وممثلة وفاعلة، تحدّد توجهات النظام السياسي واتجاهاته لما بعد القدس. لا يشكل هذا الاشتباك الشعبي نهجاً للحياة في ظلّ الاضطهاد. الصمود كاستراتيجية دفاعية هو فعل غاية في الأهمية، إلّا أنّ المقاومة والاشتباك، بالمعنى الشامل والواسع، مع المستعمر وأساليب وأدوات استعماره، يشكلان الفعل الواجب المكمّل من أجل الانعتاق. وهذا الفعل الواجب هو المحرّك الحقيقي لميزان القوى، والمعيار والضابط اللذان يُضطران الجميع، برغبتهم أو عدمها، إلى أخذه في الحسبان، فإن أهمل الناس على الدوام في فترات الدوران في حلقات الاضطهاد، فلا يمكن أن يُهملوا في فترات الدوران في حلقات الاشتباك بعمقها الشعبي الوحدوي. وهذه الملاحظة أثبتتها القرائن والدلائل من الحالة الفلسطينية نفسها، وما شابهها من مشاريع تحرّرية انعتاقية. إلّا أنّ هذا كله يتطلب حاضنة وبوتقة توحد الجهود، وتبني استراتيجيتها الوحدوية، كي تصنع التغيير لكل الفلسطينيين أينما كانوا، وهذا غير ممكن في ظلّ الأطر السياسية وأشكال الحوكمة وأساليب القيادة السائدة. لكنّ هذه المعطيات لا تجعل المهمة مستحيلة، بل تجعلها أكثر إلحاحاً. فالتاريخ والنظرية يؤشّران إلى أنّ استمرارية حلقات الاشتباك وديمومتها، والتبنّي المجتمعي لها، والانخراط في جهد جمعي من أجل إعادة تعريف المشروع الوطني وخطابه وأهدافه وإعادة إنتاج النظام السياسي وأدواته ومؤسساته التمثيلية، ما هي إلّا خطوات تصويبية وتصحيحية طال انتظارها. وقد أعلن الجيل الجديد من الفلسطينيين جهوزيته للانخراط في هذه الورشة الإصلاحية في أكثر من مناسبة هادئة وهبة صاخبة. ولأسباب ذاتية وموضوعية، تذبذبت حدّة الإعلان بدرجة تذبذب الفعل وفترة استمراره، الأمر الذي لا يقلل من شأن الفعل أبداً، خصوصاً في ظلّ حالة القمع متعدّدة الطبقات، والتي تمارس على الفلسطينيين.

> يدرك المقدسيون أن تحوّل موجة الغضب إلى حالة اشتباك دائمة مع المستعمِر تجعل المستعمَر أقرب إلى الحرية

طبعاً، هذا الإعلان والتصريح أنّ الكيل طفح لا يكفي للانخراط في العملية التغييرية، إذ ثمّة متطلبات استباقية بحاجة إلى تاطير وانتباه، أهمها الحاضنة المؤسساتية، فالعملية التراكمية الآخذة في التبلور تؤسس لوعي جديد وفكر سياسي مختلف، يهدفان إلى معالجة تبعات تراكم الفشل والإحباط على مر العقدين الماضيين. كذلك، تفرز هذه العملية التراكمية قيادتها الميدانية والفكرية، وترشّح المبادئ لفعل الصمود والمقاومة. لكن النقطة المفصلية والحرجة، والتي يمكنها تغيير قواعد اللعبة تتمثل في التبنّي السياسي للمقاومة اليومية للفلسطينيين. عندها فقط ستبدأ الفجوة ما بين الشعب وقياداته بالاضمحلال، ويبدأ الفلسطينيون بناء قاعدة القوة الخاصة بهم (بعد عقود من الانهزام) ليواجهوا بها، وبوحدتها وصلابتها، المشروع الاستعماري الصهيوني والمشاريع الإقليمية للتسوية غير العادلة. ليست بيساطة النظرية، ولسنا قريبين من بناء تلك القاعدة الوحدوية، إلّا أنّ مراحل (وأوجه) الانتقال من مستوى إلى آخر تقتضي وضع الرؤى والتصورات والتجادل حولها، والسعي إلى بلورة سياسات وخطوات عملية وعينية وفكرية. وهذا ما يحصل، فعلاً وفكراً، وإن كان في مراحله الجنينية. هذه ليست محاولة للإنشاء أو التنظير أو التجريب، بل هي قراءة لمداخل يمكن أن توفر بعض الأمل في غمرة الألم الذي يحاصرنا.

(كاتب فلسطيني في جنيف)

ميشيل كيلو... فارس حرية الشعب السوري

سعد كيوان

رحل ميشيل كيلو بعد أن حمل مشعل النضال ضد الاستبداد، ومن أجل الحرية بالموقف والراي والكلمة، وقبع سنوات في سجون النظام البعثي مع الأب والابن، فكان له «في كل عرس للمعارضة قرص»، وظل حتى الرمق الأخير يكافح من أجل الحرية ويدافع عنها، ويوصي السوريين بالتمسك بها، في رسالة مطولة كتبها قبل عشرة أيام من رحيله، قائلًا: «لن يحزركم أي هدف غير الحرية، تمسكوا بها ولا تتخلوا عنها أبدا، لأن فيها وحدها مصرع الاستبداد».

ومن مفارقات الزمن أن كيلو يرحل فيما يستعد بشار الأسد للتجديد لنفسه للمرة الرابعة على راس النظام، في محاولة لتابيد سلطته على رقاب السوريين. وهذا يسلّط الضوء على لامبالاة المجتمع الدولي، وتخاذل الدول الكبرى في ممارسة ضغوط جدية على النظام لفرض تطبيق القرارات الدولية (قرار مجلس الأمن 2254) التي تنص على رحيل الأسد، وانتقال تدريجي للسلطة. سورية اليوم معرّضة للتقسيم، بعد أن تحولت إلى مناطق نفوذ إقليمية ودولية، ويجثم على أراضيها خمسة جيوش أجنبية غازية! ولد ميشيل كيلو عام 1940 في اللاذقية، وانخرط باكرا في العمل السياسي، فانتسب إلى الحزب الشيوعي السوري في جانب مجموعة من الرفاق، من بينهم المناضل رياض الترك، الذين أثروا الخروج فيما بعد بدافع الحفاظ على استقلالية رأيهم وقرارهم. وبعد أن درس الصحافة في مصر وتبعها بإجازة في ألمانيا، عاد إلى سورية، وعمل عام 1966 في دائرة الترجمة التابعة لوزارة الثقافة.

غير أنه ما لبث أن استشعر خطورة ما يحاك في أروقة سلطة البعث، فخرج محذّرا من مغبة المنحى الذي سيسلكه وزير الدفاع يومها، حافظ الأسد، عندما انقلب على رفاقه في حزب البعث، واستولى على السلطة في أكتوبر/ تشرين الأول 1970، وراح يؤسس لنظام استبدادي يقوم على حكم الأجهزة الأمنية، وبث روح التفرقة والبغضاء الطائفة والمذهبية.

عام 1979، خلال مؤتمر اتحاد الكتاب العرب في دمشق، شن الصحافي والكاتب السياسي، ميشيل كيلو، هجوما على ما عرفت يومها «الجبهة الوطنية التقدمية» التي اخترعها الأسد لاحتواء الأحزاب الأخرى، وقطع الطريق على أي محاولة لمعارضة حكمه، عبر إيهام تلك الأحزاب بأنها ستكون شريكا له في السلطة. وما هي إلا سنوات قليلة، حتى انتهى كيلو خلف قضبان سجن المزة السيئ الصيت، لأنه تجرّأ ووقف ضد محاكمة أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، ممن قادوا تمرّدا على حكم الأسد عام 1982، كانت نتيجته أن قصف الأسد مدينة حماة بالمدفعية، وارتكب مجازر جماعية في حقهم. وبعد سنتين، خرج كيلو من السجن، وغادر إلى مرة إلى فرنسا، حيث مكث هناك نحو خمس سنوات، استمر خلالها في المجاهرة بموقفه والكتابة، محرضا على الحكم البعثي. ثم عاد عام 1989 واستمر في نشاطه السياسي والثقافي معارضا للنظام.

> استمر من منفاه الباريسي على مبادئه ونهجه وقناعته، مناضلا شجاعاً وصلباً من أجل حرية السوريين

بعد عقود من الاستبداد، أي في يونيو/ حزيران 2000 «مات الديكتاتور» حافظ الأسد، على حد توصيف المعارض رياض الترك (صحيفة لوموند الفرنسية)، الذي كان قد خرج قبل فترة بسيطة من اعتقال دام 17 عاما، بدا وكأن هناك فسحة أمام السوريين، ليتنفسوا الصعداء، ويحاولوا أن يستعيدوا حريتهم، والسعي إلى إحداث تغيير في بنية النظام السياسي. وقد شكّل توريث بشار السلطة بارقة أمل لمعارضين وكتّاب كثيرين، ومن ضمنهم كيلو الذي بدا ينشط ضمن ما سمّي حينها «ربيع دمشق»، وراحت تنتشر المنتديات السياسية، وتنشأ «لجان إحياء المجتمع المدني» والكتابات والمقالات المواكبة في الصحف السورية الناشئة.

وفي الصحف اللبنانية، والحملات التي راحت تشن على الفساد السياسي والاقتصادي الذي كان ينخر سورية بعد ثلاثين سنة من حكم الأسد الأب، إلا أنه سرعان ما تبين أن سياسة الابن لن تختلف عن سياسة الأب، وسيثبت الابن أنه ديكتاتوري بمقياس أكثر من والده، فتم على وجه السرعة إغلاق المنتديات السياسية، وشنت حملة اعتقالات لمعارضين كثيرين.

لم يبأس ميشيل كيلو واستمر في نشاطه، على الرغم من أساليب القمع والترهيب التي اشتدت على مدى السنوات اللاحقة. ومع ذلك، تمكّن كيلو، مع مجموعة واسعة من المعارضين والتيارات والقوى السياسية، من تنظيم نفسها وإطلاق عام 2005 وثيقة سياسية من أجل التغيير، ونقل سورية من الاستبداد إلى الديمقراطية، أطلق عليها اسم «إعلان دمشق»، وتبعها في عام 2006 التوقيع على عريضة أخرى مع معارضين لبنانيين أطلق عليها «إعلان بيروت - دمشق»، تجسيدا للتنسيق والتكامل بين قوى الديمقراطية والتغيير في البلدين. وعلى إثر هذه الحراك اللافت، تم اعتقال كيلو مجدّدا وآخرين، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة «نشر أخبار كاذبة وإضعاف الشعور القومي والتحريض على الفرقة الطائفية». وفي مرافعة شهيرة له أمام محكمة أمن الدولة، قال كيلو: «أنا الإنسان والمواطن الحر ميشال ابن حنا كيلو وغالبة عوض، الذي ليس نصير جماعة في لبنان أو سورية، وليس نصير لأي حزب قائد أو منقذ ولأي ثورة سواء اكلت وطنها أم اكلت نأسها، لأنني نصير وطني الصغير سورية، ووطني العربي الكبير، ونصير كل مواطن فيهما، نصير الحرية والديمقراطية».

في 15 مارس/ آذار 2011 تحقق ما حلم به ميشيل، وما سعى إليه طوال حياته، باندفاع السوريين إلى الشوارع، معلنين انتهاء «زمن الخوف»، وكسر القيود وانطلاق ثورة شعبية، وقف كيلو إلى جانبها منذ اليوم الأول. وهنا يروي كيلو لصديقه رامي الشاعر، عبر تسجيل صوتي قبل أسابيع من رحيله، كيف حاول النظام، وعبر وسطاء، الاستعانة به لإخماد الثورة. لم يتردّد في تلبية الطلب، لأنه كان يخشى مراوغة النظام وبطشه، ويريد أن يوفر على السوريين حمام الدم. ويروي كيف دخل إلى القصر الجمهوري، برفقة أرملة صديقه سعدالله ونوس، الفنانة فايزة شاويش، ليجتمع ساعة ونصف الساعة مع بثينة شعبان، مستشارة الأسد. وكشف أنه قدّم ورقة تقترح فتح حوار عن قضايا والشباب والعمل وتوزيع الدخل القومي، «لنقيم حوارا بحثا عن حلول يعترف النظام خلالها بشرعية المعارضة، ويوقف الملاحقات الأمنية مقابل أن نعترف بشرعية النظام...». وبتاريخ إنه شدّد على ألا يتم اللجوء إلى الحل الأمني، لأن المسألة لم تعد كما كانت عام 1980، إذ هناك مشكلة كبيرة في سورية اليوم، وليست مسالة تمرّد في إطار صراعات بين دول عربية أو خارجية.

المشكلة هي تفرّدكم في حكم البلد والسلطة والثروة والإدارة والتعليم والإعلام وكل شيء». ونبهت من أن أي حل أمني من فوق سيقابله حل أمني من تحت...». ويكشف كيلو، في تسجيله الأخير، أن رد بثية شعبان كان: «والله ما بخلّوه»، وحين سألها عمن تقصد أجابت: «أستاذ ميشيل، إنت بدك مين يقولك شو الوضع بالبلد. ما بخلّوه». ووقعت «الفأس بالرأس»، على حد تعبيره في ختام هذه الواقعة.

استمر من منفاه الباريسي على مبادئه ونهجه وقناعته، مناضلا شجاعا وصلبا من أجل حرية السوريين وتقدمهم. لم يراهن على الخارج، وبقي وطنيا تقدميا، علمانيا. لم يؤمن يوما بالعنف وغلّب دائما الحوار! اكثر من نصف قرن قضاها كيلو بين زنازين «البعث» والمنفى، يقارع الاستبداد والقمع والظلم والتخلف، لم يُحبط، ولم تلن عزيمته، حتى في أخر أيام حياته.

(كاتب لبناني)

25 إبريل... عيدان للتحرير بمعنيين

بهي الدين حسن

يوافق 25 إبريل/ نيسان في مصر ذكرى تحرير شبه جزيرة سيناء من الاحتلال الإسرائيلي عام 1982، بينما يوافق اليوم نفسه في إيطاليا ذكرى تحريرها من الحكم الفاشي عام 1945، تحت قبضة الديكتاتور بنيتو موسليني، التطابق في تاريخ العيدين واسمهما لا يكاد يعني شيئاً. نعم، تحرّرت سيناء من احتلال أجنبي، لكن عبودية المصريين السياسية للحكم التسلطي المتواصل منذ الانقلاب العسكري الأول في يوليو/ تموز 1952 لم تنحسر، بل صار الحكم فاشياً بامتياز بعد الانقلاب العسكري الثاني الذي قاده الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي في يوليو/ تموز 2013 ضد أول رئيس منتخب غير عسكري في مصر منذ الانقلاب الأول. بل دعا السيسي سلاح الجو الإسرائيلي ليقصف في سيناء من جديد تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، على الرغم من أن مصلت ثالث دولة مستوردة للسلاح في العالم، وتملك جيشاً تعداده نحو نصف مليون جندي، يواجه بضعة مئات من الإرهابيين منذ ثماني سنوات.

بعد الانقلاب الأول بأعوام قليلة، انسحب ما بقي من قوات الاحتلال البريطاني، وحصلت مصر على استقلالها. لكن مصر لم تصبح حرّة في قرارها وسيدة نفسها، فقد احتكر القرار مجموعة من ضباط الجيش أسموا أنفسهم «الأحرار». اكتشف المصريون لاحقاً أن «حرية» هؤلاء لا تشمل حرية باقي المصريين، ولا امتلاكهم زمام تقرير مصير بلادهم بأنفسهم واستبداله من أجل مصادرة حريات المصريين، وحقهم في تقرير مصيرهم شعباً ومواطنين أفراداً، خاض الضباط «الأحرار» حرباً بربرية ذات طابع استئصالي ضد كل ما هو حر ومستقل في مصر. هدفها لم يكن مجرد إبعاد السياسيين المنافسين، بل تركيع المجتمع. لذا، استهدفت هذه الحرب كل كيان مصري مستقل، واستبداله بمسخ شائه، فشملت البرلمان والنقابات العمالية والمهنية، وأول اتحاد نسائي مستقل والجمعيات الأهلية، واستقلالية القضاء والصحافة والجامعة، والمفكرين المستقلين، والقطاع الاقتصادي الخاص، والأحزاب السياسية كلها، وصولاً إلى جماعة الإخوان المسلمين. لم تدرك أغلبية المصريين مدى هول هذه الحرب وتأثيرها المدمر في المجتمع والدولة ومؤسساتها، بل وجيشها ذاته، إلا بعد أكبر هزيمة عسكرية في تاريخ مصر الحديث، التي لحقت بهذا الجيش في يونيو/ حزيران 1967.

ثورة يناير 2011 هي في جوهرها أول تمرّد شعبي على الانقلاب العسكري الأول. لم يكن حسني مبارك في واقع الأمر إلا آخر وريث للنظام الوراثي العسكري الذي استبدل به الضباط «الأحرار» التسلسل الوراثي الملكي المنحصر بأسرة محمد علي. لم تقبل المؤسسة العسكرية في مصر استبدال الوراثة العسكرية بوراثة مدنية، حتى لو كانت من نسل قائد الضربة الجوية الأولى في حرب أكتوبر 1973 ضد الاحتلال الإسرائيلي لسيناء. لذا، كان موقفها إزاء انتفاضة يناير 2011 فرصة لتثبيت التسلسل الوراثي العسكري، عبر ركوب الانتفاضة والتلاعب باطرافها نحو عامين.

> نمط من الحكم الديكتاتوري حوّل مؤسسات الدولة في مصر إلى أشباح

يحكم السيسي مصر كما حكم الديكتاتور بنيتو موسليني إيطاليا من جرّ على منافسة السيسي في الانتخابات الرئاسية جرى تهديده، أو التحفظ عليه في منزله، أو سجنه باتهامات ملفقة. السيسي يمارس الحكم كإله لا يقبل أن يراجعه أحد في قراراته في السياسة، كما الاقتصاد وباقي مجالات الحكم. مجلس الوزراء ذات طابع استئصالي ضد كل ما هو حر ومستقل في مصر. هدفها لم يكن مجرد إبعاد السياسيين المنافسين، بل تركيع المجتمع المصري ككل، وتحويله إلى مجتمع من الخائفين والمذعورين والمستسلمين، وتحويل مصر إلى مجتمع من الأشباح. سكرتارية رئاسة الجمهورية، القضاء جرى تطهيره من أبرز القضاة المستقلين، وجرى تعديل الدستور لكي يمنح السيسي سلطة تعيين رؤساء المحاكم. وسائل الإعلام التلفزيونية والمقروءة اشترتها شركات تتبع المخابرات العامة التي تسيطر أيضاً على إنتاج الدراما التلفزيونية اليومية، ومن خلالها تعيد كتابة تاريخ مصر بعيون فاشية. لكي يضمن السيسي ولاء الجيش، أغرقه في أنشطة اقتصادية طفيلية على حساب القطاعين، الخاص والعام، وازدهار مصر والمصريين. ولكي يضمن سكوت كبريات دول الغرب، يشتري منها صفقات سلاح باهظة الثمن، لا يحتاجها جيش مصر. تُرى، لو بعث موسليني للحياة، هل يتمنّى أكثر من ذلك لإعادة تمكين الفاشية في إيطاليا؟

عندما طلبت مني مؤسسة مدنية في إيطاليا أن ألقي كلمة بمناسبة تحرير إيطاليا من الحكم الفاشي، لم أجد أفضل من المعاني السابقة لتقريب الصورة في مصر إلى أذهان الإيطاليين المصدومين في بلد يعتبرونه مهد الحضارة، لكنهم يسمعون كل يوم عنه من الأنباء ما يعيد إلى ذاكرتهم بكثافة رهيبة الدموي.

(مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)

لبنان... أوهام الحلول

حسام كنفاني

بات اليأس السمة الأبرز في حياة اللبنانيين هذه الأيام، بعدما أصبحوا يسلمون بأن لا مجال لإصلاح الأوضاع الاقتصادية اليوم من دون حلول أوسع في المنطقة والإقليم. كان يتم الحديث سابقاً عن انفراجات ممكنة على الصعيد المعيشي في حال تم تشكيل الحكومة برئاسة سعد الحريري، والتي قاربت محاولات إبصارها النور الستة أشهر من دون أي نجاح يذكر، بل إن الأمور تتجه إلى مزيد من التعقيد. يترقب اللبنانيون اليوم، مع اقتراب نهاية شهر رمضان، مرحلة أسوأ من التدهور الاقتصادي المترافق مع رفع الدعم الحكومي عن العديد من السلع والأدوية، ما يعني أن العديد من الأسعار في طريقها إلى التحليق إلى أضعاف ما هي عليه اليوم، في ظل ثبات قيمة الرواتب للغالبية العظمى من الموظفين الذين يتلقون رواتبهم بالليرة اللبنانية، والتي فقدت نحو عشرة أضعاف قيمتها خلال الأزمة الحالية.

لم يعد هناك مكان للحديث اليوم عن إمكان حدوث انفراجة في حال تمكن الحريري من تشكيل حكومته، وخصوصاً أن هذا الأمر وإن كان له بعض الأثر الإيجابي على سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية، إلا أنه سيكون أثراً مؤقتاً، خصوصاً أن لا تغيير متوقعاً في المعطيات الاقتصادية الداخلية، سواء نسبة إلى حجم الاحتياطات في المصارف من العملات الصعبة أو لجهة تدفق المساعدات الخارجية، والتي يقوم عليها أساساً الاقتصاد اللبناني منذ عشرات السنين. فخلال السنوات الماضية، وتحديداً منذ نهاية الحرب الأهلية، لم تعمد الحكومات المتعاقبة إلى الخروج من منطق الاقتصاد الخدماتي رغم مليارات الدولارات التي دخلت إلى البلاد على شكل هبات أو قروض، ذهبت في غالبيتها في مصارف الفساد الداخلي، ووضعت على فواتير إعادة تأهيل البنى التحتية التي بقيت متهالكة، من دون الدخول في محاولة بناء اقتصاد منتج.

هذا الواقع تدركه

عبدالله الثاني والخروج من المأزق

لميس أندوني

أصبح من نافلة القول إن المطلوب في الأردن مصالحة وطنية، يبادر إليها الملك عبدالله الثاني، تبدأ بإطلاق حوار وطني عن إصلاحات سياسية واقتصادية، وحتى دستورية، لبدء الخروج من الأزمة التي تعصف بالأردن منذ سنوات، لكن قضية الأمير حمزة وتفاعلاتها جعلت هذه المصالحة مطلبا ملحّا، وهي أيضا تتطلب الخروج من ورطة اتهامات التآمر التي هزّت ثقة الأردنيين بصدقية مؤسسات الدولة، فتأكيدات الملك عن «وأد الفتنة» ليست كافية، ذلك أن الأسئلة ما تزال مطروحة، والشكوك قائمة، خصوصا مع حظر النشر، المفهوم في سياق عدم جواز نشر محاضر التحقيق، لكن استثناء صحافيين، أبرزهم فهد الخيطان، المقرّب من الديوان الملكي، جعل المسألة برمتها تبدو مسلسلا يتغير كتاب السيناريو فيه يوميا، إلى أن تُفقِد تتابع السردية قيمتها، خصوصا أن الديوان اختار من خلال خيطان، إملاء حدود الإصلاح على الشعب الأردني، كأنه يخبرنا بما هو مسموح وغير مسموح، قبل أن يبدأ حوار حقيقي، هذا إذا فتح حوار كهذا.

هذه بداية سيئة، إذا كان ما يريده الديوان الملكي أو ينويه، من وضع سقوف لمطالب إصلاحية محقة، في وقت ما تزال تداعيات قضية الأمير حمزة مستمرة، ما يستوجب معالجة جدّية وعادلة ومقنعة، خصوصا أن الروايات المتتابعة والمتباينة التي اتهمت الأمير بالضلوع في مؤامرة، وإن كانت اللهجة الرسمية تبدّلت من الإعداد لساعة الصفر (لقلب النظام؟) إلى دلائل خطيرة، لكنها لم تشكل تهديدا للنظام، ولم تكشف بعد طبيعة دور الأمير أو أيٍّ من المتهمين ممن لم يشملهم، الخميس الماضي، قرار الإفراج عنهم. وقد تدخّل الملك عبدالله بالتوجيه بإطلاق سراح 12 من 14 موقوفا «وفقا لإجراءات القانون»، ما ساهم في تنفيس غضب أبناء العشائر العاملين أو المقربين من الأمير حمزة، وقد تحدّ هذه الخطوة من حالة الانقسام بين عشائر الجنوب بين مؤيد للملك ومؤيد للأمير حمزة، نتيجة الاتهامات بتورّط أبنائها. ولافتٌ أن استعمال الملك تعبير «المُغرّر بهم» يُسقط معنويا تهمة التآمر عن المتهمين من أبناء العشائر، وإن كان من غير الواضح ما إذا كان الإفراج وقتيا حتى موعد المحاكمة، لكن وصف الملك لهم هذا يعني أيضا أن لا أدلة تثبت عليهم تهمة التحريض أو التآمر على النظام. ولكن الملك بعث رسالة تحذير إلى العشائر وغير العشائر، خصوصا من مسؤولي الدولة السابقين، الممتعضين من إبعادهم عن دائرة القرار أو المميزات، بعدم الاستقواء عليه بالكلام أو بعلاقات مع أي عضو في العائلة المالكة، وأن لا حديث، ولو همسا، عن رأيهم بولاية العرش التي حسمت لابنه الحسين من دون نقاش أو عودة. وتوجيه تهم خطيرة إلى كل من رئيس الديوان الملكي الأسبق، باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد، مفادها التحريض على نظام الحكم، هي أيضا رسائل ليس إلى مسؤولين سابقين يرى القصر أنهم تمادوا في التطاول على الملك، ولكنها أيضا رسالة إلى من وراءهم، طبعا إذا كانت هناك أدلة تثبت أن من وراءهم هما ولي عهد السعودية، محمد بن سلمان، وصهر الرئيس الأميركي السابق ومستشاره، جاريد كوشنير. تعدّدت الروايات المسربة، لكن أكثرها واقعية أن عوض الله وحسن بن زيد انضما إلى ناقدي الملك، بحجّة الأول إبعاده عن الملك، وتذمر الثاني من تهميش عائلته التي قدمت شهداء للأردن، أبرزهم شقيقه النقيب الشريف علي بن زيد الذي سقط في انفجار في معسكر أميركي في أفغانستان عام 2010، لكن رصد أحاديث الرجلين، وعلاقتهما مع الأمير حمزة، ليست كافية لإثبات تهمة التآمر، فعوض الله قريب من العائلة الهاشمية منذ شبابه، بحكم علاقة والده بالملك حسين الذي طلب منه الحضور إلى الأردن بعد تخرّجه من جامعة لندن للاقتصاد، وعمله في شركات استثمارات مالية كبيرة هناك. وإحالة الاثنين إلى محكمة أمن الدولة، غير المعترف بأحكامها دولياً، سوف تبقي الشكوك قائمة، إلا في حال إبراز بينات واضحة وعلنية لا لبس فيها، فإذا تبين تورّطهما مع الأمير حمزة بقضية «الفتنة»، فإدانة عوض الله والشريف حسن تعني إدانة الأمير حمزة نفسه، وهنا يدخل الديوان الملكي في دوامة جديدة.

صحيح أن فئات واسعة من الأردنيين تطالب بمحاكمة عوض الله لدوره في عملية خصخصة الموارد والثروات الاستراتيجية، لكن التحقيق الجنائي بالخصخصة محظور، إذ سيطاول عشرات الشخصيات، خصوصا أن الاتفاقيات مع مؤسسات دولية على حصص بيع مؤسسات تم إقرارها قبل مرحلة وصول عوض الله إلى مركزه المتنفذ قرب الملك عبدالله. وقد يصدّق كثيرون أي شيء عن عوض الله، لكن فئات واسعة سترفض ما يدين الأمير

> ما يطلبه الأردنيون ليس بالكثير، لكن الاستهتار بمطالبهم أفقدهم الثقة بالدولة، فكيف يُنتظر منهم قبول رواية التآمر على الحكم؟

حمزة، وحينها ستكون مطالبات بمحاكمة الأخير، تنفيذا للقانون إذا ثبت تآمره، أي رفض استثناء الأمراء من القانون. والأهم أن الأغلبية لن تصدّق النتائج، نظرا إلى فقدان الدولة المصداقية، وإلى شعبية الأمير حمزة التي ازدادت بعد إبعاده عن الأضواء، فلم يسبق أن جاهر هذا العدد الكبير بتأييد أمير هاشمي غير الملك، وهي ظاهرة قد تتسع في ضوء تصاعد الاستياء الشعبي. ويعيدنا هذا إلى ضرورة تعامل القصر بهدوء، وعلى الأقل تقديمهما لمحاكمة تراعي المعايير القانونية التي تفتقر إليها محكمة أمن الدولة، وأن تعكس التهم حجم الأدلة، فإدانة الأمير الضمنية، إذا توفرت الأدلة، وإذا لم تتوفر، تفرض على القصر أن يتحلى بالشجاعة اللازمة للاعتراف بسوء التقدير. لا نعرف الحقيقة، لكن الشجاعة مطلوبة مهما كانت النتيجة من أجل الأردن ومستقبله. في هذه الأثناء، ليست هناك أي مؤشرات على إصلاح أو حتى وعود تغيير قوانين جائرة أو تعديلها، مثل «إطالة اللسان» الذي كاد أن يحرم سيدة أردنية سنة حرية من عمرها، بسبب بند متخلف وجائر لمجرّد قولها في مشادّة مع امرأة أخرى أن والدها بالنسبة لها أهم من الملك، ولم ينقذها إلا تدخل الملك شخصيا، استجابة إلى ضجة على مواقع التواصل الاجتماعي. ولكن كم من حراكي وسياسي حوكم وزج في السجن، بسبب قانون عرفي ينتسب إلى القرون الوسطى؟

أولى الخطوات لبناء الثقة تكون بإطلاق سراح الحراكيين المعارضين ووقف محاكماتهم وخرق حقوقهم خلال الاعتقال، وكأن المطالبة بحقوق الأردنيين جريمة أخطر من عقد اتفاقيات اقتصادية مع العدو الإسرائيلي، ومن معاهدة مع الجيش الأميركي تستبيح الأراضي الأردنية وسيادتها... من الطبيعي أن تكون هناك مظاهرات ضد سياسات الإفقار، خصوصا في ظل جائحة ضربت الاقتصاد وحياة الناس. ومن الطبيعي أن تعرف البلاد احتجاجات على تقويض الحريات العامة وحرية الرأي. ما يطلبه الأردنيون ليس كثيرا، لكن الاستهتار بمطالبهم أفقدهم الثقة بالدولة، فكيف يُنتظر منهم قبول رواية التآمر على الحكم؟

حان الوقت لأن يلتفت القصر إلى الشعب الأردني، وإلا لن يكون هناك عاقل يصبر أو حتى يسمع.

(كاتبة من الأردن)

هل تندلع ثورة أخرى في سورية؟

حسين عبد العزيز

بلغة الماركسية التقليدية، تكون البنى الاقتصادية التحتية الدافع والمحرّك الرئيسي للسلوك السياسي والثقافي والأيديولوجي داخل منظومة العلاقات الاجتماعية . السياسية. وبهذا المعنى، تنشأ الحركات الاحتجاجية بالأساس نتيجة وضع اقتصادي ما فرض نوعا من العلاقة بين قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج. ويؤدي الخلل في العلاقة بين هذه وتلك إلى حدوث ثورة، وكم من دراسة ماركسية أكّدت، منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، على أهمية العامل الاقتصادي في تفسير السياسي، وكأن الثاني امتداد حتمي للأول. ومع أن هذه الصيغة لم تعد مقبولة لدى الماركسيين الجدد (غرامشي، ألتوسير، مور)، كون حتمية النموذج الإنتاجي لا تلعب دورها كاملاً إلا في لحظات تاريخية نادرة، فإن البعد الاقتصادي ظل له الأولوية مع العوامل الأخرى السياسية والثقافية. ووفق هذه المقاربة، يبدو الوضع الاجتماعي . السياسي في سورية قاب قوسين أو أدنى من الانفجار نحو اندلاع حركة احتجاجية جديدة، نتيجة الانهيار الحاصل في الاقتصاد والخلل الكبير بين قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج. وقد وصلت الأوضاع في مناطق سيطرة النظام إلى نقطة الصفر الاقتصادي، مع انعدام كل مقومات الحياة التقليدية، وعجز ملايين السوريين عن تأمين قوت يومهم. وإذا ما اعتمدنا الرؤية الماركسية الجديدة التي تضع العوامل السياسية إلى جانب العوامل الاقتصادية، تصبح الحالة الاجتماعية السورية أقرب إلى الانفجار، فثمّة انسداد في البنية الفوقية (سياسي) وثمّة انسداد يقابله في البنية التحتية (اقتصادي).

لكن التاريخ الاقتصادي والسياسي للمجتمعات، وكذا الدراسات السياسية. السوسيولوجية الحديثة، تجاوزا مسألة الربط بين الانسداد الاقتصادي . السياسي والفعل الاحتجاجي. وقد بينت الدراسات المقارنة الحديثة أن ثورات كثيرة اندلعت في ظل أوضاع اقتصادية مريحة، في حين لم تشهد بلدان أخرى حركات احتجاجية، على الرغم من أوضاعها الاقتصادية المزرية. وفي دراسته لشخصية توماس مونتسر، قائد ثورة الفلاحين في ألمانيا عام 1525، شدد الفيلسوف الماركسي أرنست بلوخ (1885 . 1977) على العوامل ما فوق الاقتصادية، فإذا كانت الشهوات الاقتصادية فعلا هي الأشد ضراوة وثباتا، فإنها ليست الوحيدة، ولا هي الأقوى على المدى الطويل، وهي لن تشكّل الحوافز الأكثر خصوصية للنفس البشرية، خصوصا في الحقب التي تهيمن فيها العاطفة الدينية. ثم لاحظ أن في مواجهة الأحداث الاقتصادية، أو بالتوازي معها، لا نرى على الدوام القرارات الحرّة الإرادية فحسب، بل أيضا أبنية روحية ذات أهمية كونية مطلقا، وليس في وسعنا أن ننفي عنها واقعا هو في أدنى الأحوال سوسيولوجي. وما يهمنا في دراسة بلوخ أن العوامل المؤثرة في الفعل الاحتجاجي على المدى الطويل ليست اقتصادية، بل روحية، لأنها تعتبر الأكثر خصوصية للنفس البشرية. ولا يعني ذلك أن الديني هو الحافز الرئيسي للثورات المعاصرة، فالزمن اختلف، والأثر الديني المهيمن على المخيال الإنساني قد تراجع. تماشيا مع هذا، تذهب دراسات حديثة إلى أن العنف لا يشكل سببا للاحتجاج. وهنا يتساءل إيمانويل فالرشتاين، ما الذي يحشد التأييد الشعبي؟ لا يستطيع المرء القول إن ذلك يعتمد على درجة القمع، فالقمع من الثوابت في أغلب الأحيان، وهو بالتالي لا يفسّر كيف

> إذا كان الأمل سبباً في اندلاع الثورة عام 2011، فإنه اختفى بعد عشريتها الأولى ليحل محله اليأس

أن الناس الذين استفزوا في لحظة معينة لم يكونوا أصلا مستفزين في السابق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القمع الشديد قد يفعل فعله في أكثر الأحيان، فيدفع المتمرّدين إلى الامتناع عن المشاركة النشطة في تلك الحركة... ما يحشد الجماهير ليس القمع، بل الأمل واليقين، أي الإيمان بأن نهاية القمع أصبحت وشيكة، وأن عالما أفضل أصبح ممكنا. تبدو مقاربة فالرشتاين أقرب إلى الموضوعية تجاه الحالة العربية والسورية، فاندلاع الثورات في لحظة تاريخية معينة لا يكون لأسباب اقتصادية وسياسية، لأن هذه الأسباب موجودة سابقا، وبالتالي لا تفسر لحظة الانفجار الثوري. إنه الأمل في إمكانية التغيير ونجاحه الذي تحدّث عنه عزمي بشارة في كتابة «الثورة والقابلية للثورة» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الدوحة، 2012) هو الذي يقود إلى الفعل الاحتجاجي. وإذا كان الأمل واللايقين سببا في اندلاع الثورة عام 2011، فإنهما اختفيا الآن بعد العشرية الأولى للثورة السورية، ليحل محلهما اليأس، واليقين بعدم إمكانية نجاح أي فعل احتجاجي ثان، بعدما خبر الشعب السوري، على مدار السنوات السابقة، حجم الإجرام الذي قام به النظام، وبسبب قناعة الناس بعدم إمكانية حصول تدخل دولي.

حدوث ثورة ثانية في مناطق سيطرة النظام السوري تبدو مسألة صعبة، بسبب المعطيات سابقة الذكر، لكن الحياة الإنسانية كثيرا ما تفاجئنا بسلوكياتٍ تعجز النظريات عن تفسيرها، إلا بأثر رجعي.

(كاتب وإعلامي سوري)

فرنسا... التضييق على المسلمين لكسب الانتخابات

عمر المرابط

في أفق الانتخابات الرئاسية والتشريعية في فرنسا العام المقبل، ومع قرب الانتخابات الجهوية في أواخر شهر يونيو/ حزيران المقبل، وفي ظل أزمة صحية متفاقمة، صوّت مجلس الشيوخ الفرنسي يوم الإثنين، 12 إبريل/ نيسان الحالي، على تعديلات لتشديد الإجراءات الواردة في مشروع قانون «تعزيز احترام مبادئ الجمهورية»: توسيع منع الحجاب الإسلامي، منع المحجبات من مرافقة أبنائهن في الرحلات المدرسية أو المشاركة والتنافس في الألعاب الرياضية، حظر لبس البوركيني في المسابح، حظر رفع الرايات الأجنبية داخل البلديات خلال حفلات الزواج، منع الصلاة في الجامعات، حرمان الوالدين من الإعانات الأسرية في حالة التغيب. كما تمت إعادة تعريف القانون بإضافة جملة «..ومكافحة النزعات الانفصالية»، في رجوع إلى المسمى الأصلي الأول. تأتي هذه المزايدات من مجلس الشيوخ الفرنسي الذي يسيطر عليه حزب الجمهوريين اليميني في إطار سباق محموم لكسب أصوات الناخبين، فمعظم الأحزاب السياسية الفرنسية تحاول استمالة الناخبين، عبر اتخاذ مواقف شعبوية تحظى بالدعم الجماهيري، فتقدّم وعود الإصلاح والتغيير مع التركيز على الملفات الرئيسية التي تحظى بأكبر اهتمام، سيما التي ستؤثر في اختيارات المواطنين خلال التصويت. ولئن كان أول الملفات قد فرضته أزمة كورونا حيث يتفق الجميع، وإن اختلفوا في التفاصيل، على وجوب تحديث قطاع الصحة وإعطائه مزيدا من الإمكانات المالية والبشرية، إلا أن الملف الصحي لا يعتبر الحاسم في الاختيار النهائي للناخبين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، فهم يعطون الأولوية القصوى للمواضيع المتعلقة بالأمن والأمان ومحاربة الجريمة، وإدارة الهجرة والحفاظ على الهوية.

هذا كله تؤكّده أحدث استطلاعات الرأي، فقد أظهرت تعاظم الكتلة اليمينية في الوسط الفرنسي، وأصبحت تمثل حوالي 70% من الأصوات، في وقتٍ لا تتخطى فيه كتلة كل القوى اليسارية حاجز 30%. ومن ثمّة، ينحصر السباق على العهدة الرئاسية بين ثلاثة أحزاب رئيسية مصنفة على يمين الخريطة الحزبية، ابتداء من حزب الرئيس ماكرون، الجمهورية إلى الأمام، المصنف في وسط اليمين، مرورا بحزب الجمهوريين، اليميني التقليدي، وصولا إلى التجمع الوطني، اليميني المتطرّف. أما المواضيع الأخرى التي لا تقل أهمية، مثل الأزمة الاقتصادية أو تكاثر البطالة أو أزمة السكن المتفاقمة أو التعليم، فقَلَّما تُذكر من دون الإشارة إلى الدور السلبي للهجرة والمهاجرين الأجانب، ومن ثمة للإسلام والمسلمين، خصوصا وقد أصبحوا يشكلون في مخيلات فرنسيين كثيرين ذلك الصنف من المهاجرين الذي أبى الاندماج، واستنكف عن الذوبان في المجتمع، وامتنع عن الانخراط فيه وحافظ على ثقافته الأصل، ثم رفض الانصياع إلى قانون الأغلبية والرضوخ إلى متطلباته، فعزل نفسه وانفصل جاهرا بانفصاله، ومطالبا باحترام خصوصياته.

يتجلى رفض هذه الخصوصية في مواقف عديدة ذات طابع سياسي عنصري صرف، وإن تخفت وراء أسباب أخرى، حيث يتم رفض إعطاء تراخيص بناء المساجد أو المدارس الخاصة بحجج واهية. وبما أن الدولة علمانية، وتقف نظريا أمام جميع الأديان وجميع المواطنين على المسافة نفسها، فإن القانون لا يمنع بناء دور العبادة، ولا إنشاء المدارس الدينية. ولذلك يصبح التذرّع بوجود مشكلات تقنية وعدم احترام معايير السلامة، أو عدم وجود مواقف كافية للسيارات، هو الملجأ، فيتوقف المشروع، عدا إذا كان أصحابها ذوي عزيمة قوية، فيلجأون إلى القضاء لينصفهم، إذ لا تصمد الادعاءات الباطلة أمام المحاكم. هذا ما وقع أخيرا يوم 9 إبريل/ نيسان الجاري، حين أصدرت المحكمة الإدارية في غرونوبل (جنوب شرق فرنسا) حكما لصالح جمعية إسلامية ذات أصول تركية، توجد في مدينة ألبيرفيل السياحية، وأجبرت عمدة هذه المدينة على إعطاء ترخيص بناء مدرسة إسلامية خاصة. وبما أن القضاء غير تابع للحكومة في دولة ديمقراطية تحترم مبدأ فصل السلطات، فقد قرّر وزير الداخلية الفرنسي، وبطلب من الرئيس ماكرون، تقديم تعديل على القانون السيئ الذكر المذكور أعلاه، لتضمينه بندا يسمح للولاة الاعتراض على فتح أي مؤسسة خاصة «لأسباب مستمدةٍ من العلاقات الدولية لفرنسا أو الدفاع عن سيادتها»، حسب نص التعديل. ومن هنا يكفي أن يكون واحد من أصحاب المشروع ذا أصول أجنبية، أو له علاقة بدولة أجنبية، ليستخرج هذا القانون مثل السيف الصارم حالة إقراره.

> أظهرت أحدث استطلاعات الرأي تعاظم الكتلة اليمينية في الوسط الفرنسي، وأصبحت تمثل حوالي 70% من الأصوات

التضييق على المسلمين في فرنسا ليس وليد اليوم، لكن الفرق بين الأمس واليوم هو التماهي وسن قوانين كابحة لحرياتهم، فمسلمو الأمس كانوا في مجملهم من الطبقات الكادحة الفقيرة من العمال الذين لا كفاءة لهم، وجيء بهم ليعملوا بسواعدهم على إعادة إعمار فرنسا ما بعد الحرب العالمية. كان كلّ همهم كسب قوت يومهم، وإرسال بعض النقود إلى ذويهم في بلدانهم الأصل. كانوا وبحكم عدم إتقانهم اللغة وجنسيتهم الأجنبية وطبيعة عملهم يمشون ورؤوسهم مطأطأة تواضعا لا ينطقون ولا يتكلمون، لا يجاهرون ولا يطالبون، وقابلين وضعهم. أما مسلمو اليوم فهم يعتبرون أنفسهم أبناء البلد، يتعاملون بمنطق صاحب البيت لا بمنطق الضيف، كيف لا، وقد ولدوا وترعرعوا داخل البلد؟ هذا يمثل الجزء الكبير منهم. أما الجزء الثاني فهو من المهن والكفاءات العليا من الأطباء والمهندسين والأساتذة والباحثين والخبراء، هم زبدة الأدمغة المهاجرة الأجنبية التي يقوم عليها شق كبير من الاقتصاد الفرنسي. ويعلم هؤلاء حاجة فرنسا إليهم أكثر من حاجتهم إليها، ويعرفون أنه حتى لو طبق مبدأ الهجرة الانتقائية، فسيكون لهم مكان ومكانة في هذا البلد.

(كاتب مغربي في باريس)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads